مصر حذّرت من المساس بالمقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية في القدس.. و«حماس»: دعوات ضم الضفة محاولة يائسة لتصفية القضية الفلسطينية

الكويت تدين الدعوات العنصرية لتفجير «الأقصى» وبناء الهيكل المزعوم

عواصم ـ وكالات: أثارت الدعوات العنصرية والتحريضية الصادرة عن منظمات استيطانية متطرفة تابعة للاحتلال الإسرائيلي تدعو فيها إلى تفجير المسجد الأقصى وبناء الهيكل المزعوم على أنقاضه موجة واسعة من الإدانات، فقد أعربت وزارة الخارجية عن إدانة الكويت واستنكارها الشديدين لتلك الدعوات.

وحذرت الوزارة في بيان لها أمس مجددا من خطورة هذه التصريحات التي تتزامن مع تصعيد الاقتحامات والانتهاكات في المسجد الأقصى تحت حماية قوات الاحتلال مما ينذر بتدهور خطير وتصعيد غير مسبوق في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرار العدوان على قطاع غزة.

وأكدت رفض الكويت التام للإجراءات الإسرائيلية الأحادية والتعدي على الوضع القانوني والتاريخي للقدس ومقدساتها، داعية إلى تحرك دولي عاجل لحماية المقدسات ووقف الانتهاكات بما يتماشى مع قرارات الشرعية الدولية.

وجددت تأكيدها على موقف الكويت الثابت والمبدئي تجاه القضية الفلسطينية ووقوفها بجانب الشعب الفلسطيني وحقوقه ونضاله المشروع لإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

من جانبها، أعربت مصر أمس عن بالغ استنكارها وإدانتها لهذه الدعوات. وشددت وزارة الخارجية المصرية في بيان على رفضها الكامل لما تعكسه تلك الدعوات من استفزاز بالغ لمشاعر المسلمين حول العالم.

وأكدت ضرورة وقف الانتهاكات الخطيرة داخل الحرم القدسي الشريف، محذرة من المساس بالمقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية في القدس.

ودعت المجتمع الدولي في هذا الصدد إلى العمل بصورة «فورية» لوقف انتهاكات واستفزازات الاحتلال الاسرائيلي ووضع حد لتصرفاته المنافية للقانون الدولي وبما يمنع التدهور المتزايد لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط.

من جهة اخرى، أكد وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش أن إعادة المحتجزين الاسرائيليين من غزة ليست الهدف الأكثر أهمية. مشددا على أنه «يجب عدم الكذب وقول الحقيقة» وفق ما نقلت عنه القناة 13 الإسرائيلية. من جانبها، استنكرت عائلات الأسرى تلك التصريحات واعتبرتها عارا.

كما نقلت عنه صحيفة هآرتس قوله إن ما أعاد (الأسرى) «المخطوفين» من غزة حتى الآن هو الضغط العسكري، مشددا على أن من يريد إعادتهم عبر خضوع إسرائيل لحركة حماس يطلب فعليا سحق ـ ما سماه ـ قوة الردع الإسرائيلية.

وأضاف سموتريتش «نحن بحاجة إلى القضاء على مشكلة غزة. لدينا فرصة عظيمة، وقد زالت الأعذار». وأشار إلى أنه «لا يوجد (الرئيس الأميركي السابق جو بايدن)، ولا (وزير الدفاع الإسرائيلي السابق يوآف غالانت)، ولا رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق هرتسي هاليفي)».

وردا على سموتريتش بشأن تصريحاته الجديدة، وصفت عائلات الأسرى تصريحات الوزير بأنها عار، وكشفت أمام الجمهور الحقيقة الصعبة وهي أن الحكومة قررت التنازل عن «المخطوفين» عمدا.

وقالت عائلات الأسرى الإسرائيليين ـ في بيان ـ إن التاريخ سوف يذكر كيف أغلق سموتريش قلبه أمام الأسرى، واختار عدم إنقاذهم من الموت أو الاختفاء.

وأضافت في بيان عبر منصة إكس «ليس لدينا هذا الصباح أي كلمات سوى كلمة واحدة: العار».

من ناحية ثانية، اعتبرت حركة المقاومة الإسلامية حماس دعوات ضم الضفة محاولة يائسة لتصفية القضية الفلسطينية.

وقالت الحركة، ان تصريحات الاحتلال تعكس عقلية استعمارية فاشية وتستوجب تحركا دوليا لوقف جرائمه التوسعية.

ودعت حماس «شعبنا لتصعيد المقاومة والاشتباك مع المحتل حتى كسر إرادته وإفشال مخططاته التهويدية».

في الميدانيات، أعلنت السلطات الصحية في قطاع غزة أمس استشهاد 39 فلسطينيا على الاقل وإصابة 62 آخرين بمختلف محافظات قطاع غزة نتيجة عدوان الاحتلال الاسرائيلي المستمر على القطاع.

وقالت السلطات في تصريح صحافي انه وصل إلى مستشفيات القطاع 39 شهيدا و62 مصابا أغلبهم من الأطفال والنساء بسبب عدوان الاحتلال المستمر على غزة خلال 24 ساعة.

وأشارت إلى أنه ما زال هناك ضحايا تحت الركام وفي الطرقات لا تستطيع طواقم الاسعاف والدفاع المدني الوصول اليهم.

وذكرت السلطات انه بذلك ترتفع الحصيلة الاجمالية للعدوان إلى 51240 شهيدا و116931 اصابة منذ السابع من اكتوبر عام 2023.

في الاثناء، قال مدير المستشفيات الميدانية في غزة د.مروان الهمص لقناة الجزيرة نت ان غزة تواجه كارثة الوفاة الجماعية للجرحى.

وأضاف، «لدينا 80 ألف مريض بالسكري و110 آلاف مريض بالضغط والقلب ونحو 10 آلاف مريض بالسرطان، كثير منهم ينتظرون منذ فترة طويلة على قوائم السفر بلا جدوى، وأصبحوا فعليا على قوائم انتظار الموت بسبب عدم توفر الأدوية».

وفي سياق آخر، رفض الدفاع المدني الفلسطيني أمس نتائج التحقيق الإسرائيلي في إطلاق النار الذي قتل فيه 15 مسعفا في قطاع غزة في مارس الماضي. وقال إن الجيش الإسرائيلي نفذ «إعدامات ميدانية».

وفي حين قال الجيش الاسرائيلي إنه «يأسف» للإصابات الجانبية وأعلن عن إقالة ضابط الوحدة، خلص التحقيق إلى أن الجنود لم يفتحوا النار «عشوائيا» و«لم يتم العثور على أي دليل يدعم الادعاءات المتعلقة بالإعدام أو يشير إلى أن بعض الضحايا تم تقييدهم».

ولكن محمد المغير مدير الامداد الطبي في الدفاع المدني في غزة أكد «الفيديو الذي ظهر من تصوير أحد المسعفين يثبت كذب رواية الاحتلال الاسرائيلي، وأنه قام بعمليات إعدام ميداني».

وأكد المغير «ما يقوله الاحتلال عار من الصحة... والتفاف على قرارات الشرعية الدولية وهروب من المحاسبة والمحاكمة الدولية لهذه الجريمة الكبيرة».

وأوضح لوكالة فرانس برس أن كلا من الضحايا أصيب بأكثر من 20 رصاصة، بعضها مباشرة في الرأس وأعضاء حيوية أخرى.

بعد إطلاق النار، نشر الهلال الأحمر مقطع فيديو تم العثور عليه على هاتف أحد الضحايا. ولا يظهر الفيديو عمليات إعدام، لكنه يتناقض مع الرواية التي قدمها الجيش الإسرائيلي بعد الأحداث مباشرة.

حفارات عسكرية إسرائيلية تهدم مبنيين فلسطينيين في نعلين شمال غرب رام الله بالضفة الغربية المحتلة (أ.ف.ب)

100 يوم من ولاية ترامب.. المعارضة عاجزة عن الخروج من شللها

واشنطن ـ أ.ف.ب: بعد مرور مئة يوم على عودة الرئيس الاميركي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، لاتزال المعارضة الديموقراطية في حال صدمة، بدون رأس ولا رسالة، شبه عاجزة عن إيجاد موقع لها بوجه رئيس طاغي الحضور يعمل على إعادة تشكيل المشهد السياسي الأميركي على وفق برنامجه.

لخصت أستاذة الشؤون العامة في جامعة فرجينيا باربرا بيري وضع الديموقراطيين بقولها إنهم «في مأزق»، موضحة لوكالة فرانس برس أنهم «يتقدمون متعثرين» ويجدون أنفسهم مرغمين على «اعتماد موقع دفاعي» بمواجهة «فورة غضب» المليادير البالغ 78 عاما.

ولفتت بابرا بيري إلى أنه خلال المئة يوم الأولى من ولاية ترامب الأولى عمت «الفوضى الكاملة وقلة التنظيم» لأنه لم يكن يتوقع الفوز بالرئاسة، لكنه هذه المرة عاد إلى السلطة بخطة عمل حلفاؤه على وضعها طوال السنوات الأربع الماضية.

وأكدت بيري أن بداية رئاسته هذه «غير مسبوقة» في تاريخ الولايات المتحدة، ما بين إصدار أعداد هائلة من المراسيم الرئاسية وبلبلة التجارة الدولية وتفكيك أجزاء كاملة من الدولة الفيدرالية تحت إشراف حليفه الملياردير إيلون ماسك، وغيرها من التدابير.

في المقابل، يواجه الديموقراطيون الذين باتوا أقلية في مجلسي الكونغرس، سلسلة طويلة من المشكلات، في طليعتها افتقارهم إلى قيادي بارز وإلى «رسالة منسقة أو موحدة يقدمونها للأميركيين سوى أن ترامب مخطئ».

ويثير هذا التخبط إحباط العديد من الناخبين الذين يتمنون قيام معارضة أكثر قوة وحيوية ضد ترامب.

وبلغ غضبهم ذروته في منتصف مارس حين رضخ زعيم الأقلية الديموقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر في مواجهة مع الجمهوريين وصوت لصالح مشروع قانون تمويل لتفادي إغلاق الحكومة الفدرالية.

الرئيس الاميركي دونالد ترامب في المكتب البيضاوي في البيت الأبيض (أ.ف.ب)

وفسر الكثيرون هذا التراجع في موقف الديموقراطيين على أنه تخاذل وطالبوا السيناتور السبعيني عن ولاية نيويورك بالانسحاب.

وبدأت تظهر تحركات معارضة لا تنبثق بالضرورة عن الحزب الديموقراطي، بل عن جمعيات ترفع على سبيل المثال شكاوى قضائية ضد تدابير تتخذها الإدارة.

وتحولت الاجتماعات العامة التي يعقدها النواب الجمهوريون في دوائرهم عملا بتقليد تسوده عادة روح توافقية، مساحة للتعبير عن الغضب الشعبي حيال دونالد ترامب.

وجرت عدة تظاهرات في الأسابيع الأخيرة عبر الولايات المتحدة، احتجاجا بصورة رئيسة على الاقتطاعات المزمعة في الإنفاق العام.

غير أن هذا الرد من الشارع الأميركي على سياسات ترامب يبقى في الوقت الحاضر «متفرقا وغير مركزي» برأي باربرا بيري.

ووسط هذا الجمود الديموقراطي العام، تحاول بعض الوجوه اليسارية رفع الصوت. وفي هذا السياق، أطلق السيناتور المستقل بيرني ساندرز الذي يحظى بشعبية واسعة في أوساط اليسار، جولة تحت شعار «محاربة الأوليغارشية»، استقطب في كل من محطاتها آلاف المناصرين، وانضمت إليه النائبة النيويوركية الثلاثينية ألكسندريا أوكازيو كورتيز، وهي أيضا من أقطاب الحركة التقدمية. وحطم السيناتور الديموقراطي كوري بوكر في مطلع أبريل الرقم القياسي لأطول خطاب في مجلس الشيوخ، منددا على مدى أكثر من 25 ساعة متواصلة بسياسة الرئيس.

وحظي هذا المارثون الخطابي، ولو أنه بقي إلى حد بعيد رمزيا، بملايين المشاهدات على مواقع التواصل الاجتماعي.

وفي بادرة أمل، فاز اليسار في انتخابات لعضوية المحكمة العليا في ولاية ويسكونسن، رغم تدخل إيلون ماسك، أحد أقرب مساعدي ترامب، الذي وزع الملايين على الناخبين.

وفي الوقت الحاضر، يتحرك الديموقراطيون على خط ضيق بين الدعم الأعمى لكل ما يفعله الرئيس الأميركي، وبين الانجرار إلى مواجهة مفتوحة معه، وهو ما يرفضه الكثيرون في الحزب.

وعلى الرغم من أن الديموقراطيين يسيطرون على مجلس النواب، فإن الجمهوريين يسيطرون على مجلس الشيوخ بأغلبية 53 صوتا مقابل 47، ما يعني أن أي تشريع يحتاج إلى 60 صوتا على الأقل لتمريره.

وفي ظل هذا الواقع، يبدو أن الديموقراطيين يراهنون على الانتخابات النصفية المقبلة في 2026 لاستعادة السيطرة على الكونغرس، وهو ما يعتبره كثيرون رهانا طويلا في ظل الزخم الحالي لترامب.

أنباء لبنانية

الرئيس يعود البطريرك الراعي.. وناشط نيابي لـ «الأنباء»: الوضع الداخلي غير صحي

الحوار مستمر لنزع السلاح والأجهزة الأمنية أبلغت «حماس» عدم قبول توجيه رسائل أمنية من لبنان

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عزالدين

«ماذا تريد إسرائيل؟»، سؤال طرحه نائب ناشط لـ «الأنباء»، تعليقا على أحد أكبر الخروقات ـ الانتهاكات الإسرائيلية يوم الأحد لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع مع لبنان في 27 نوفمبر 2024 برعاية أميركية، والذي أعلن عنه الرئيس الأميركي السابق جو بايدن.

النائب قال توازيا إن الوضع في الداخل اللبناني «غير صحي»، في إشارة إلى مواقف التصعيد من أركان «حزب الله»، وتمادي المجموعات المسلحة لحركة «حماس» بانتهاك السيادة اللبنانية، والتحضير لعمليات جديدة لإطلاق صواريخ على إسرائيل من الأراضي اللبنانية، وتوريط لبنان الرسمي بما يعمل على الخروج منه، من تداعيات الحرب الإسرائيلية المدمرة التي ضربت البلاد بين 20 سبتمبر الماضي و24 منه.

إلا أن النائب الناشط الذي تربطه علاقات قوية بالسفارة الأميركية ويتحرك على خط بعبدا (القصر الجمهوري) وعين التينة (مقر رئيس المجلس النيابي) وحارة حريك (معقل «حزب الله» في ضاحية بيروت الجنوبية)، قال في المقابل: «لا بديل عن مقاربة رئيس الجمهورية العماد جوزف عون لملف نزع السلاح، والتسليم بالمرونة التي يعتمدها للوصول إلى نتائج محددة سلفا في هذا الملف، لجهة حصرية السلاح بيد القوى الشرعية اللبنانية».

وفي معلومات خاصة بـ «الأنباء» ان رئيس الجمهورية العماد جوزف عون مستمر في الحوار مع «حزب الله» عبر الرئيس نبيه بري بشكل رئيسي، وصولا إلى فتح قنوات تواصل مباشرة عبر موفدين بينهم نواب. ولا يتردد الرئيس وفريقه الأمني وفي طليعته قائد الجيش العماد رودولف هيكل، في الفصل التام بين معالجة ملف نزع السلاح، ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل ودفعها إلى التزام بنود اتفاق وقف إطلاق النار، ووقف اعتداءاتها المستمرة على لبنان، والتي يصح وصفها بـ «الحرب المفتوحة» بوتيرة تصاعدية.

وكان رئيس الجمهورية صوب المسار بقطع الجدل حول موضوع السلاح، بالتأكيد من بكركي، على أن قرار بسط سلطة الدولة بقواها الشرعية وحدها قد اتخذ، وهو للتنفيذ وليس كلاما عابرا أو خاضعا لظرف أو مناسبة معينة، بل هو مسار لقيام الدولة. وتوازيا، تواصل الحكومة خطواتها بثبات من أجل حلحلة العقد الواحدة تلو الأخرى بعيدا من الإعلام والضوضاء. وقد برز ذلك في شكل واضح خلال التعاطي مع مطلقي الصواريخ.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء»: «ان كشف الخلية التي كانت تعد لإطلاق الصواريخ مجددا من لبنان، يعطي ثقة دولية بمهنية وصدق الدولة في عملها والتزامها بالتعهدات التي أعلنت عنها، حيث ان الأجهزة المعنية تدرك ان كشف الأوراق لن يصب في صالح تنفيذ السياسات التي وضعتها، لمنع أي انتهاك للسيادة اللبنانية، وصولا إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي». وأضافت المصادر ان «تتبع حركة الجهات التي تحاول توجيه رسائل عبر الصواريخ من لبنان بعيدا من الإعلام، أدى إلى منع تكرار ذلك مرة ثالثة والقبض على الخلية التي تحاول اختراق الأمن الوطني. الا أن بيان الجيش لم يكشف رسميا تحديد المكان والجهة المخططة. بل أعطى إشارة واضحة من خلال المساحة الجغرافية الواسعة بين صيدا والزهراني. وجاء تسريب اسم الجهة المسؤولة وهي حركة «حماس»، بعدما كانت تبلغت قبل أكثر من أسبوع من الأجهزة المعنية، ان لبنان لن يقبل بتوجيه رسائل من أرضه ردا على العدوان الإسرائيلي على غزة».

في المقابل، رأت المصادر «ان إسرائيل وسعت من عدوانها في محاولة أيضا لتوجيه رسائل معاكسة في أكثر من اتجاه، وسط تطورات إقليمية متسارعة». وقالت: «تحاول الحكومة اللبنانية إبعاد أي تبعيات لما يحدث في الإقليم عن الساحة اللبنانية، من خلال التمسك بكل بنود ومقتضيات اتفاق وقف إطلاق النار والقرار 1701، على رغم التضحيات التي يقدمها الجيش في التعامل مع السلاح ومخلفات العدوان. وآخره ما قدمه من شهداء في الأيام الأخيرة، سواء في منطقة صور أو في النبطية خلال الساعات الماضية».

على صعيد آخر، وبانتهاء عطلة عيد الفصح لدى الطوائف المسيحية، تعود الحركة السياسية بانعقاد هيئة مكتب المجلس النيابي اليوم الثلاثاء، وعلى جدول الأعمال الدعوة إلى جلسة تشريعية منتظرة بشأن المواضيع التي ستطرح فيها، وتكتسب أهمية سواء لجهة الخارج من خلال الإصلاح المصرفي، أو داخليا لما قد يطرح حول إجراء تعديل على قانون البلديات، بما يضمن المشاركة الطائفية في البلديات الكبرى وخصوصا بالعاصمة بيروت وطرابلس.

من جهتها، تستعد الحكومة للبدء في البحث بالتعيينات في عدد من المرافق الحيوية، من خلال الآلية الجديدة التي اعتمدتها للتوظيف، بما يضمن الشفافية ويبعد المحسوبيات والحزبية. وفي هذا السياق، كشف عن تعيين وشيك لرئيس مجلس الإدارة المدير العام لـ «كازينو لبنان». وفي معلومات خاصة بـ «الأنباء» ان مرشحا من جبيل سيخلف الرئيس الحالي لمجلس إدارة «الكازينو» رولان خوري.

إلى ذلك، زار رئيس الجمهورية أمس مستشفى «أوتيل ديو دو فرانس» بالأشرفية في ضاحية بيروت الشرقية، حيث عاد البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي، الذي خضع عصر الأحد لعملية في وركه اليمنى، بعد معاناته كسرا فيه جراء سقوطه على الأرض أثناء قداس عيد الفصح في حضور الرئيس عون.

في الأثناء، تابع رئيس مجلس النواب نبيه بري تطورات الأوضاع الميدانية في الجنوب. وللغاية أجرى اتصالا بقائد الجيش العماد رودولف هيكل واطلع منه على وقائع الاعتداءات الإسرائيلية التي وقعت الأحد. وأكد «أن ما قامت به إسرائيل.. طوال الأسابيع الماضية، هو محاولة مكشوفة للتشويش على الالتزام الجدي للبنان الذي نفذ ما هو مطلوب منه لجهة تطبيق بنود وقف إطلاق النار، في وقت تمعن إسرائيل باستباحة سيادة لبنان واللبنانيين وقرارات الشرعية الدولية».

الرئيس اللبناني العماد جوزف عون أثناء عيادته البطريرك الماروني بشارة الراعي في مستشفى «أوتيل ديو دو فرانس» بالأشرفية

طهران تطلب رفع العقوبات وعدم تكرارها: المفاوضات النووية في أول الطريق والرحلة طويلة

عواصم ـ وكالات: نفى المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية اسماعيل بقائي وجود مقترحات ايرانية لإشراك بعض الدول في برنامجها النووي. وأكد ان المفاوضات النووية مع الولايات المتحدة ستعقد جولتها الثالثة السبت المقبل وأنها لاتزال في بداية الطريق.

وفي اشارة إلى تقرير لصحيفة «نيويورك تايمز» قالت فيه إن إيران قدمت مقترحات لدول أخرى للمشاركة في برامجها النووية، قال بقائي في مؤتمره الصحافي الأسبوعي: لا نؤكد ايا من التفاصيل والقضايا التي أثيرت حول الأمور التي نوقشت في المفاوضات الإيرانية ـ الأميركية، واصفا اياها بمجرد تكهنات وتحليلات إعلامية.

وأشار إلى أن المفاوضات مازالت في اول الطريق وفي بداية رحلة طويلة، ولذلك لا تؤيد ايران أيا من القضايا التي أثيرت. وفيما يتعلق بالضمانات المتعلقة بطلب إيران رفع العقوبات وعدم عودتها، رأى بقائي أن الحظر المفروض على إيران غير مبرر وغير قانوني وظالم، مؤكدا على انها ومن هذا المنطلق لا تفرق بين الحظر المفروض عليها تحت ذرائع ومسميات مختلفة.

وأوضح المتحدث باسم الخارجية أن مطلب ايران الأساسي في أي مفاوضات هو رفع هذا الحظر بطريقة لها آثار ملموسة وفعالة تماما، بحيث تكون إيران قادرة على ممارسة أنشطتها الاقتصادية والتجارية والمصرفية بشكل طبيعي، وعلاوة على ذلك ضمان عدم تكرار التجارب السلبية الماضية ايضا.

وقال المتحدث ان ايران تريد أن تضمن أنه إذا توصلت هذه المحادثات إلى نتيجة محددة، فسوف تكون مستدامة، وأن الأطراف الأخرى سوف تتصرف بجدية في الوفاء بالتزاماتها.

وأكد ما سبق وأعلنه مسؤولون ايرانيون من أن الجولة المقبلة من المفاوضات ستكون في مسقط، بحيث تتضمن اجتماعا فنيا واجتماعا على مستوى كبار المفاوضين، وسيعقد هذا الاجتماع يوم السبت.

وردا على سؤال عما إذا كان الجانب الأميركي قد أثار قضايا أخرى غير القضية النووية والعقوبات في الجولة الثانية من المحادثات، أكد بقائي ان هذه المحادثات تتركز حصرا على الملف النووي ورفع العقوبات، مشيرا إلى ان هذا هو إطار التفاوض، ولا يتم تناول أي قضايا أخرى خارجه، قائلا: كما ذكرنا منذ البداية وكما كررنا عدة مرات ان رفع الحظر بالنسبة لنا يعد مطلبا جوهريا وأساسيا. وأوضح بقائي ان الاجتماع المقبل للخبراء سيبقى في إطار مناقشة التفاصيل المتعلقة بالهيكل العام للتفاوض، وإذا لزم الأمر، فسيتم التطرق إلى قضايا أكثر تفصيلا ودقة لمواقف الطرفين ضمن الأطر التي تمت مناقشتها.